الأمم المتحدة
A/HRC/57/39

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية*

الرئيس – المقرر: ميهير **كانادي** (الهند)

* أُدرج مرفق هذا التقرير باللغة التي قدم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – تنظيم الدورتين 3

ثالثاً – موجز المداولات 4

ألف – البيانات العامة 4

باء – اجتماع تنسيقي مع آليات الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية 6

جيم – المناقشات المواضيعية المركزة والحوارات التفاعلية 6

رابعاً – الدراسات المواضيعية 15

ألف – مشاركة المرأة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية، مع التركيز على اتخاذ القرارات 16

باء – التمويل المناخي: الضعف والمسؤولية 17

جيم – العدل المناخي والاستدامة والحق في التنمية 17

دال – الذكاء الاصطناعي والتنظيم والحق في التنمية 17

هاء – الحق في التنمية في التعاون الإنمائي الدولي 18

واو – الأبعاد الفردية والجماعية للحق في التنمية 18

خامساً – الاستنتاجات 19

المرفق

قائمة المشاركين في الدورتين الثامنة والتاسعة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية 22

أولاً- مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2019، آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية وأناط بها ولاية تزويد المجلس بالمعرفة والخبرة المتخصصتين بشأن الحق في التنمية[1]. وتشمل أهدافها الأساسية تحديد أفضل الممارسات وتبادلها مع الدول الأعضاء وتعزيز التنفيذ العالمي للحق في التنمية.

2- وتتألف آلية الخبراء من خمسة خبراء مستقلين، واحد من كل مجموعة إقليمية. والأعضاء الحاليون في آلية الخبراء هم إيزابيل دوران (بلجيكا)، وبوني إيبهاوه (نيجيريا)، وميهير كانادي (الهند)، وكلينتيانا محموتاج (ألبانيا)، وليليانا فالينيا (الأرجنتين). وتجتمع آلية الخبراء مرتين سنوياً لمدة ثلاثة أيام في كل من جنيف ونيويورك. وتعد اللجنة وتقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً سنوياً واحداً ودراسة واحدة إلى ثلاث دراسات مواضيعية في السنة، يجمع لها الخبراء المساهمات بتوجيه دعوات لتقديم مُدْخَلات، كما تقوم اللجنة بما يصل إلى خمس زيارات دراسية قطرية في السنة. وتتفاعل آلية الخبراء مع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وتضطلع بأنشطة أخرى، حسب الاقتضاء. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للدورتين الثامنة والتاسعة ويوجز أنشطة ومساهمات إضافية.

3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت حالة السيولة المتعلقة بالميزانية العادية للأمم المتحدة على قدرة آلية الخبراء على تنفيذ ولايتها، مما ترتب عليه إلغاء: الزيارات الدراسية القطرية، ومشاركة الأعضاء في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ومشاركة الضيوف الخبراء في الدورتين الثامنة والتاسعة لآلية الخبراء.

ثانياً- تنظيم الدورتين

4- قررت آلية الخبراء، في دورتها الأولى، المعقودة في عام 2020، تعيين رئيسٍ، يضطلع أيضاً بدور المقرر المكلف بإعداد التقرير السنوي، ونائب واحد للرئيس، ومقررين يتولون مسؤولية الدراسات المواضيعية. ويتولى نائب الرئيس تلقائياً دور الرئيس التالي، ويحدث التناوب على المنصب مرة كل ستة أشهر[2]. وترأست ليليانا فالينيا الدورة الثامنة بينما ترأست إيزابيل دوران الدورة التاسعة.

5- وعقدت آلية الخبراء دورتها الثامنة حضورياً في جنيف في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وخلال الدورة، تم تقسيم المداولات إلى قسم خاص وقسم عام لتسهيل المناقشات والمداولات. وحضر الدورة أربعة أعضاء من آلية الخبراء وشارك أحد الأعضاء في المناقشة ذات الصلة عن طريق رسالة بالفيديو. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وآليات حقوق الإنسان والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الوطنية ذات الصلة، والأكاديميون والخبراء في مسائل التنمية وحقوق الإنسان، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

6- وافتتحت الدورة الثامنة نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفيرة مايرا ماريبلا ماكدونال ألفاريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات). وأكدت نائبة الرئيس في بيانها على أهمية تفعيل الحق في التنمية، وأثنت على آلية الخبراء لعملها القيّم، بما في ذلك دراساتها المواضيعية التي قدمت توصيات تفيد الدول

(1) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/42.

(2) للاطلاع على قرار التناوب على منصب الرئيس، انظر A/HRC/45/29، الفقرة 9.

الأعضاء. وأشارت نائبة الرئيس إلى طلب مجلس حقوق الإنسان أن تركز آلية الخبراء على البعد الدولي للحق في التنمية وأبدت اهتمامها بالدراسات الخمس المقبلة. ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة دعم آلية الخبراء، وأقرت بتزايد عبء العمل الملقى على عاتقها، ونقلت التزام المجلس بتعزيز قدرة الأمانة على تقديم الدعم الفعال لآلية الخبراء.

7- وأيدت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي برسالة بالفيديو، دور آلية الخبراء في تقديم رؤى بالغة الأهمية في المسائل السياساتية. وفي معرض تأكيدها على التعاون الدولي ومشاركة ذوي الحقوق، أعادت التأكيد على التنمية كحق من حقوق الإنسان أساسي لبلوغ مستوى معيشي لائق. وحذرت من إهمال الحق في التنمية لما يترتب عليه من عواقب وخيمة تشمل الفقر والنزاعات. ودعت إلى التعاون الدولي والحوار واتخاذ قرارات جريئة وإيجاد حلول قائمة على حقوق الإنسان. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حثّت نائبة المفوض السامي على الالتزام بمبادئه التي تضمن الكرامة والحقوق المتأصلة في جميع البشر.

8- وعقدت آلية الخبراء دورتها التاسعة حضورياً في نيويورك في 1 و2 أيار/مايو 2024. وبسبب حالة السيولة المتعلقة بالميزانية العادية للأمم المتحدة، تم تقليص مدة الدورة من ثلاثة أيام إلى يومين. وفي افتتاح الدورة، أبرزت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان أهمية آلية الخبراء في الربط بين خطتي حقوق الإنسان والتنمية، وشددت على الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، أساسية في مواجهة التحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعمل الذي تركز عليه آلية الخبراء وجيه للغاية بالنظر إلى انعقاد قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 والحاجة إلى نظام متعدد الأطراف متجدد النشاط. وأثنت الأمينة العامة المساعدة على آلية الخبراء لما تبذله من جهود من أجل تعزيز الحوار وتبادل المعارف، ولا سيما في إعداد الدراسات المواضيعية ذات الصلة بالمناقشات الجارية بشأن مؤتمر القمة القادم. وشددت على عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وعلى ترابطها، ودعت إلى التزام جماعي بتذليل العقبات التي تعترض سبيل التنمية.

9- وعقب الملاحظات الافتتاحية للدورتين الثامنة والتاسعة، اعتمدت آلية الخبراء جدولي أعمالهما[3] وبرنامجي عملهما.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- البيانات العامة

10- في الدورة الثامنة، أدلى ببيانات عامة كل من الاتحاد الأوروبي والجمهورية العربية السورية وإيران (جمهورية - الإسلامية) وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ومصر وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإثيوبيا والبرازيل والعراق وباكستان والصين والجزائر والاتحاد الروسي وكوبا ودولة فلسطين. وفي وقت لاحق، أدلت ببيانات كل من المنظمات غير الحكومية التالية: المرصد الدولي للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا.

11- وشددت الوفود على أهمية التنمية الشاملة للجميع في إطار الهدف الأوسع المتمثل في إعمال الحق في التنمية، ولا سيما الترابط بين حقوق الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة، ورفض المنظورات الاقتصادية الضيقة والدعوة إلى اتباع نهج شامل. وأبرز العديد من الوفود دور التعاون والتضامن الدوليين، ودعت إلى

(3) A/HRC/EMRTD/8/1 و A/HRC/EMRTD/9/1.

بذل جهود جماعية للتصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والفقر والنزاعات الجيوسياسية. وأثار العديد منها شواغل تتعلق باستمرار الفوارق داخل الدول وفيما بينها، ودعت إلى اتخاذ تدابير استباقية لضمان الإعمال الكامل للحق في التنمية. وأعربت بعض الدول عن تأييدها لاعتماد صك ملزم قانوناً.

12- وشدد ممثلون من المجتمع المدني على الأثر الشديد لأزمات الطاقة والغذاء والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والنزاعات العالمية والتي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأدت إلى انتكاسة وتعميق للفوارق. كما أكدوا على الطابع العالمي وغير القابلة للتصرف للحق في التنمية وشددوا على دوره الأساسي في حقوق الإنسان. واعترف العديد من الممثلين بدور المرأة المحوري ودعوا إلى المساواة بين الجنسين. وكان ثمة اعتراف قوي بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها شركاء أساسيين في آليات صنع السياسات والمساءلة. ورحب الممثلون بالدراسات المواضيعية المقبلة وأيدوها. وأعرب البعض عن تقديره للعمل الجاري بشأن اعتماد صك ملزم قانوناً. وبرزت الأهمية البالغة لمعالجة المسؤولية والعدالة المناخية من خلال اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة والتوزيع العادل للمسؤوليات، لا سيما بالنظر إلى المساهمات التاريخية.

13- وفي الدورة التاسعة، أدلى ببيانات عامة كل من أوغندا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، والاتحاد الأوروبي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وباكستان، وبيلاروس، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجامايكا، وكوبا، والاتحاد الروسي، والصين، ومصر، والبرازيل، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، والهند. وفي وقت لاحق، أدلت ببيانات المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة لوز ماريا والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا.

14- وأكد ممثلو الدول الأعضاء باستمرار على الأهمية التاريخية والعالمية للحق في التنمية وترابطه مع حقوق الإنسان الأخرى. وأكدت وفود عديدة على الحاجة الملحة لاعتماد مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية لحماية هذا الحق وتعزيزه. وأكد العديد منها على التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتُبر التعاون والتضامن الدوليان عملاً جماعياً حيوياً لإعمال الحق في التنمية. ووُجهت الدعوات لإجراء إصلاحات شاملة في الحوكمة العالمية والنظم الاقتصادية والمالية الدولية لتيسير التنمية العادلة. وأدانت وفود أخرى التدابير القسرية الانفرادية باعتبارها عقبات كبيرة تعترض الحق في التنمية. ودعا الكثير منها إلى إدماج الحق في التنمية في عمليات وسياسات وأنشطة وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وأعلنت دعمها لآلية الخبراء وأشادت بجهودها الرامية إلى النهوض بالحق في التنمية.

15- وسلط ممثلون من المجتمع المدني الضوء على دور الحق في التنمية في إقامة التعاون لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية، ولا سيما بالنسبة للفئات التي تعيش في حالات من التهميش والضعف. وشددوا على المسؤولية المشتركة، على المستويين الوطني والدولي، في النهوض بهذا الحق والحاجة إلى سياسات جامعة لتمكين الفئات التي تعيش في أوضاع من الفقر. كما أشيرَ إلى أهمية إدماج المجتمعات المحلية وخبراتها في برامج التنمية، ودعا العديد من الممثلين إلى المساءلة عن الوفاء بتعهدات التنمية.

16- ورحبت آلية الخبراء بدعم ومشاركة الدول وأصحاب المصلحة في الدورتين. كما أعربت عن تقديرها لاستعداد الدول وانفتاحها على التواصل معها ومع بعضها البعض في حوارات صريحة وبنّاءة، لتعزيز التفاهم المشترك. وأعربت آلية الخبراء عن عزمها على معالجة مختلف المسائل التي أثيرت في المناقشات المواضيعية والدراسات المواضيعية التي أجريت أثناء الدورة، ورحبت بالمدخلات والمساهمات التي تتضمن وجهات نظر مختلفة.

17- ولاحظت آلية الخبراء أهمية وضع سياسات جامعة وتمكين المجتمع المحلي والمساءلة في مبادرات التنمية، على غرار ما أبرزه ممثلو المجتمع المدني. وأقرت التأكيد على إشراك جميع ذوي

الحقوق، لا سيما المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، في عمليات اتخاذ القرار، مشيرة إلى أن المشاركة الفعالة والمجدية هي مبدأ رئيسي للحق في التنمية.

باء- اجتماع تنسيقي مع آليات الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية

18- نظرا لحالة السيولة المالية المتعلقة بالميزانية العادية للأمم المتحدة، لم يتسن تنظيم الاجتماع التنسيقي بين الرئيس – المقرر للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية حضورياً، على غرار ما جرت عليه الممارسة سابقاً. وتحدث المكلفان بولاية عبر رسالة بالفيديو في الدورة الثامنة لآلية الخبراء.

19- وسلط الرئيس – المقرر للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية الضوء على التحديات المستمرة التي تعيق التنفيذ الفعلي للحق في التنمية. وفي معرض حديثه عن ولايته التي أناطه بها مجلس حقوق الإنسان في عام 2018، استعرض الرئيس – المقرر الجهود الكبيرة التي بُذلت لصياغة صك شامل وملزم قانوناً، رغم العقبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وأبلغ عن إنجاز ثلاث جولات تفاوضية وتقديم مشروع عهد دولي بشأن الحق في التنمية إلى مجلس حقوق الإنسان الذي اعتمد قراراً بإحالة المشروع إلى الجمعية العامة للنظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقاً. ودعا الرئيس – المقرر إلى اعتماد مشروع العهد الدولي بشأن الحق في التنمية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإعلان الحق في التنمية في عام 2026، ومن ثم تكريس المجتمع الدولي له كالتزام ملزم.

20- وشدد المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية على الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون بين مختلف الكيانات، بما في ذلك ولايته، وآلية الخبراء، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية. وأُبرزت الحاجة إلى تعزيز التعاون لتجنب التداخل وتوطيد التآزر وضمان اتباع نهج متسق وموحد داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقدم المقرر الخاص اقتراحات للتعاون، بدءا من تبادل مسودات التقارير إلى إصدار موجزات سياساتية مشتركة، مبرزا الفوائد العملية لهذه الجهود المتضافرة. واستشرافًا للمستقبل، سلّط الضوء على مجالات تركيز محددة في إطار ولايته، بما في ذلك معالجة دور قطاع الأعمال والمصارف الإنمائية العامة، والمسائل المتعلقة بالأطفال والشباب والأجيال المقبلة، ودراسة التقاطع بين الهجرة والتنمية. وأكد على ضرورة تعزيز المشاركة واقترح وضع مبادئ توجيهية عملية لضمان المشاركة المجدية للدول والمصارف الإنمائية العامة والوكالات الدولية. وبعد أن حدد النزاعات وتغير المناخ والتكنولوجيات الجديدة كعوامل تعطيل، أعرب عن اهتمامه بالتصدي لهذه التحديات من خلال الجهود التعاونية، مشدداً على ضرورة العمل الجماعي في النهوض بالحق في التنمية.

21- وشاركت آلية الخبراء في وقت لاحق في مناقشة وأكدت من جديد أهمية التعاون الجاري بين الفريق العامل الحكومي الدولي والمقرر الخاص. واتفقا على ضرورة التآزر والاتساق واتباع نهج متداخلة. ويمكن أن تشمل الأنشطة تبادل مسودات الدراسات وعقد اجتماعات مشتركة، كما يمكن أن تشمل تبادل الآراء حضورياً في جنيف ونيويورك. وأعربت آلية الخبراء عن تقديرها للمعلومات المستكملة عن الصك الملزم قانوناً وأقرت بأهميته. وشجعت على المشاركة الفعلية للدول الأعضاء والمجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بمشروع العهد الدولي بشأن الحق في التنمية في نيويورك.

جيم- المناقشات المواضيعية المركزة والحوارات التفاعلية

22- أجرت آلية الخبراء في دورتها الثامنة، المعقودة في جنيف، أربع مناقشات مواضيعية مركزة وحوارات تفاعلية للتداول بشأن التحديات والفرص والمسارات المحتملة نحو إعمال الحق في التنمية.

وشملت المواضيع: "المسؤوليات والعدالة المناخية"؛ و"الحصول على التكنولوجيا والحق في التنمية"؛ و"مشاركة المرأة في التنمية. تعزيز المساواة بين الجنسين: الممارسات الجيدة والفرص والتحديات"؛ و"منظومة الأمم المتحدة وفرص تعميم مراعاة الحق في التنمية وتعزيزه".

23- وعقدت آلية الخبراء في دورتها التاسعة في نيويورك ثلاث مناقشات مواضيعية مركزة حول: "الاتفاقات العالمية: من الالتزامات السياسية إلى الالتزامات التعاقدية أو القانونية وأثرها على الحق في التنمية"؛ و"إعمال الحق في التنمية من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي وكذلك الأشكال الأخرى الفريدة من نوعها للتعاون الدولي: استكشاف أوجه التكامل والممارسات الجيدة"؛ و"التنمية والتمويل المناخي: أدوات مبتكرة وحلول الطبيعة للمساعدة في إعمال الحق في التنمية". كما عُقدت مائدة مستديرة بشأن المسائل المتداخلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

1- المسؤوليات والعدالة المناخية

الدورة الثامنة، جنيف

24- افتتحت إيزابيل دوران المناقشة المواضيعية وأكدت على تصاعد مخاطر تغير المناخ. وشددت على أثره غير المتناسب على المناطق الضعيفة والتعقيد المتزايد لإدارة المخاطر المناخية على الصعيد العالمي، واقترحت إعادة تقييم العلاقة بين المناخ والتعاون الإنمائي، مشددة على التعويض العادل للمناطق التي تعمل كبالوعات للكربون. وشدّد الممثل الدائم لبربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لأزمة المناخ، وحثّ على إعادة تقييم قواعد التجارة والالتزام بالصناديق المتعلقة بالمناخ. وشددت إحدى الناشطات في مجال المناخ التي خاطبت الاجتماع برسالة بالفيديو على الأثر الشديد لأزمة المناخ على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، لا سيما في العديد من المناطق الضعيفة في أفريقيا رغم ضآلة مساهمات البلدان في أفريقيا في الانبعاثات العالمية. ودعت إلى استخدام الطاقات المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري وحثت على العمل من أجل التعاون العالمي. وأكد ناشط آخر في مجال المناخ على مسؤولية بلدان الشمال عن أزمة المناخ، ودعا إلى إلغاء الديون "غير المشروعة" لبلدان الجنوب ودفع ديون المناخ من قبل المسؤولين عنها. وتطرّق المدير العام لمنظمة العفو الدولية البلجيكية الناطقة بالفرنسية إلى الصلة المعقدة بين الانتقال البيئي والحق في التنمية، مستشهداً بأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان في مجال التعدين. ودعا إلى إقامة علاقة بين الشمال والجنوب خالية من نزعات الاستعمار الجديد.

25- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ الكلمة ممثلون عن العراق وأذربيجان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبرازيل، إلى جانب ممثلين عن مجموعة حقوق الإنسان للسيخ، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومنظمة مالوكا الدولية، ومركز أوروبا - العالم الثالث، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، وجامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا.

26- وأبرز ممثلو الدول الأعضاء مختلف المخاطر المتعلقة بتغير المناخ وآثارها السلبية. وحدد الكثيرون أوجه الحيف المناخي باعتبارها عقبات كبيرة تحول دون إعمال الحق في التنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعوا إلى التقاسم العادل للمسؤوليات، وتوفير إمكانية بناء القدرات والتمويل، وتعزيز التنسيق بين الحكومات والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأثنى أحد الوفود على مساهمة آلية الخبراء وشدد على ضرورة إجراء حوار مفتوح، ومواءمة المؤسسات الدولية مع الحق في التنمية. وأيد وفد آخر اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً لمحاسبة الملوثين والتصدي للأنشطة غير القانونية التي تهدد النظم الإيكولوجية الحيوية.

27- وانضم ممثلو المجتمع المدني إلى الدعوات المطالبة بالمساءلة والإنصاف وعملية لاتخاذ القرار شاملة للجميع، مبرزين الحاجة الملحة للعمل الجماعي والتغيير النُّظمي. وشدد الكثيرون على ضرورة تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا ودعم المبادرات الشعبية. فلا بد أن يكون الحق في المشاركة من صميم السياسات المتعلقة بالعدالة المناخية، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في المشاركة في اتخاذ القرار. ورغم أن التعاون الإنمائي والتعاون في مجال المناخ متمايزان، إلا أنهما ضروريان ويمكن أن يكونا متكاملين ويجب أن يرتكزا على مبادئ الإنصاف والعدالة والمشاركة. وشدد أحد المشاركين على مسؤولية الدول في حماية جميع البشر في مواجهة تغير المناخ، مبرزاً الحق في التنمية كإطار لتعزيز التضامن الدولي. وأكد مشارك آخر على أهمية الحق في التنمية في ضوء الاحتياجات الخاصة للبلدان في أفريقيا. وشملت التوصيات الأخرى إنشاء آليات لمساءلة الشركات عبر الوطنية عن انتهاكات حقوق الإنسان والحيف المناخي، بما في ذلك إنشاء آلية جديدة لرصد الامتثال لالتزامات التعاون وتعبئة المواطنين في بلدان الشمال لمعالجة الفوارق النُّظمية الناشئة عن الإطار الاقتصادي العالمي الحالي.

28- ورداً على ذلك، شدد أحد المتكلمين على ضرورة تجاوز التعهدات والتواصل الفعلي مع الدائنين من القطاع الخاص لإيجاد حلول مبتكرة لمعالجة مشكلة الديون المعقدة، بطريقة تبرز الالتزام بالحلول الاقتصادية العالمية العملية والدائمة. وأكد متكلم آخر على أهمية الاتساق والمسؤولية والمساءلة واستيعاب الجميع في عملية اتخاذ القرار على الصعيد العالمي. وحث على ضرورة المزيد من المساءلة، والاعتراف بثراء المنظورات المختلفة، ودعا إلى اتباع نهج أعدل وأنجع في مواجهة التحديات العالمية. ووسّع أحد المتكلمين نطاق المناقشة إلى ما هو أبعد من تأثيرات المناخ، مؤكداً على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب والدعوة إلى سياسات شاملة للجميع مشفوعة بعمليات شفافة لاتخاذ القرار. كما أعرب عن قلقه إزاء الطابع غير الملزم للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل تحدياً للجهود المبذولة من أجل حماية حقوق الإنسان العالمية. وأكدت إيزابيل دوران، في ختام المناقشة، على عدم وجود حل عالمي. ودعت إلى وضع آليات مبتكرة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف البلدان، وإلى وضع إطار عمل ملزم قانوناً، لا سيما للشركات المتعددة الجنسيات. واقترحت إعادة ضبط حسابات الناتج المحلي الإجمالي لاستكشاف حلول ديناميكية وفعالة في التنمية العالمية.

2- الحصول على التكنولوجيا والحق في التنمية

الدورة الثامنة، جنيف

29- افتتح بوني إيبهاوه المناقشة المواضيعية، مبرزاً التفاوتات القائمة في فرص الوصول إلى التكنولوجيا، لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض. وللتكنولوجيا إمكانات تحويلية في مجال التعليم ومعالجة التحديات العالمية وتنفيذ تدابير السياسة العامة وضمان مراعاة الاعتبارات الأخلاقية. وشدد المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم على الصلة بين التعليم والتنمية والحاجة إلى التصدي للتحديات في مجال التعلم الرقمي، بما في ذلك الشواغل الأخلاقية والفجوة الرقمية. وركزت مديرة أوروبا وآسيا الوسطى لمركز مبادرة بيانات الإعاقة في جامعة جنيف على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأبرزت التحديات غير المتناسبة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وعدم توافق الآراء على تعاريف الإعاقة والفجوة الرقمية. ودعت إلى استيعاب الجميع في التصميم وصنع السياسات بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة. وناقشت شابة من مطورات تكنولوجيا المعلومات وناشطة في مجال المساواة بين الجنسين الإمكانات التحويلية للمعاملات الرقمية في كينيا، مؤكدة على أهمية المشاركة المدنية، لا سيما مشاركة النساء.

30- وخلال الحوار، أخذ الكلمة ممثلو كل من سري لانكا، والبرازيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، وجامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا، والاتحاد النسائي الدولي للسلام

العالمي، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومنظمة مالوكا الدولية، ومركز أوروبا – العالم الثالث. وأقر المشاركون عموماً بالإمكانات التحويلية لتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والرفاه المجتمعي. ودعا الكثيرون إلى الحاجة الملحة إلى سد الفجوة الرقمية وضمان استيعاب الجميع وعدم التمييز وإتاحة فرص الوصول العادل إلى التكنولوجيا. وشملت التوصيات الأخرى النظر في القيم الأخلاقية في مجال التكنولوجيا وإدماجها، والاستثمار في التعليم الرقمي، ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وبناء قدراتها، ووضع إطار عمل جديد وشامل لإنهاء الاستعمار في مجالات البحث والتكنولوجيا والتنمية.

31- ورداً على ذلك، أكد أحد المتكلمين على الدور البالغ الأهمية لمشاركة الجمهور في تشكيل المسائل التي ينبغي أن تعالجها التكنولوجيا، لا سيما في مجال التعليم حيث يلزم إجراء المزيد من التقييم لتوضيح ما إذا كانت تعمل على إحقاق الحق في التنمية والحق في التعليم أو تعيقهما. كما وجه متكلم آخر الانتباه إلى مسائل الحوكمة المحيطة بالبيانات والملكية الفكرية، مبرزاً الحاجة إلى التعاون ودعم المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. كما أكد المتكلم الثالث على إمكانات التكنولوجيا في معالجة تغير المناخ والرعاية الصحية، وشدد على ضرورة التواصل الشفاف والتغلب على الحواجز الثقافية. وأشار بوني إيبهاوه، الذي قدم الحوار، إلى الشواغل التي أثيرت بشأن إدراج العلماء والأكاديميين في القائمة السوداء، ودعا إلى إجراء مناقشات دولية بشأن هذه المسألة. وأبرز أعضاء آخرون في آلية الخبراء دور اللغة في الوصول إلى التكنولوجيا وأهمية زيادة الحوار بشأن تنظيمها، لا سيما بالنسبة للذكاء الاصطناعي. وتم التركيز على تمويل تقاسم التكنولوجيا وضرورة النظر في مخاطر وتحديات الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك آليات الرصد التي تمنع التمييز والإقصاء.

3- مشاركة المرأة في التنمية. تعزيز المساواة بين الجنسين: الممارسات الجيدة والفرص والتحديات

الدورة الثامنة، جنيف

32- افتتحت ليليانا فالينيا المناقشة المواضيعية، موضحةً أهمية معالجة عدم المساواة بين الجنسين في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية. فلا بد من توفير فرص متكافئة، وضمان المشاركة الفعلية للمرأة في مختلف القطاعات، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية متجذرة في مبادئ إعلان الحق في التنمية للقضاء على جوانب الحيف الاجتماعي. وتطرقت إحدى عضوات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى النظم الأبوية التي تكرس عدم المساواة في فرص وصول المرأة إلى هذه الحقوق، وشددت على جوانب قصور الحوكمة في معالجة أوجه التفاوت. ودعت إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في فترة ما بعد الجائحة وسلطت الضوء على القوة التحويلية للتكنولوجيا والتعليم كأداة للتمكين، على غرار ما تم تأكيده في مشروع التوصية العامة رقم 40 للجنة، والذي كان قيد النظر وقت إجراء الحوار.

33- وشدد الممثل الدائم لكوستاريكا على الحاجة الملحة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. وأشار إلى سياسات وتحديات كوستاريكا في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة. واستعرضت ممثلة حملة GQUAL في جنيف الأدوات والجهود الرئيسية للحملة الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار الدولي. وأقرت رئيسة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة بمفهوم الحق في التنمية كبعد جديد لمشاركة المرأة، مؤكدة على التقدم الجماعي من خلال أهداف التنمية المستدامة والجهود الشعبية. ودعت إلى إناطة أدوار قيادية بالمرأة وإلى تحول في المصطلحات العالمية نحو التعاون والعدالة.

34- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تناول الكلمة ممثلون عن الهند، والصين، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وبنما، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين. وأكدوا على تمكين المرأة كأداة قوية للتنمية العالمية. والتزم العديد من المشاركين بمعالجة الفوارق بين الجنسين وتعزيز المساواة، بأمور منها اتباع سياسات وممارسات جيدة من

قبيل إدماج الأهداف الإنمائية للمرأة في الخطط الوطنية، ووضع برامج للرصد الشامل للإحصاءات المتعلقة بالجنسين والتمييز الإيجابي لزيادة حضور المرأة في أدوار اتخاذ القرار. وأثيرت شواغل بشأن الفجوات في الأجور بين الجنسين، ومعدلات انقطاع الفتيات عن الدراسة، والمشاكل التي تواجهها المرأة في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات، والحاجة إلى توفير بيئات آمنة لإدماج المرأة في مختلف القطاعات.

35- واتفق المتكلمون في إجاباتهم على الأهمية البالغة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار، مشيرين إلى قيمة البيانات الدقيقة التي تعكس المشاركة الفعلية للمرأة. ويمكن أن تؤدي السياسات والآليات العامة إلى تحول مجتمعي عميق من خلال ضمان الحقوق الأساسية، بما في ذلك حق المرأة في الحصول على الغذاء والتعليم، وإزالة الحواجز العملية والقانونية والإدارية والهيكلية وغيرها من الحواجز التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية. وأكد أحد المتكلمين، في معرض حديثه عن أثر جائحة كوفيد-19 في المساواة بين الجنسين، على الحاجة إلى حلول متعددة الجوانب مصممة خصيصاً لمختلف أشكال التمييز. وشدد متكلم آخر على أهمية توفير فرص الحصول على الكهرباء والطاقة النظيفة والتصدي للعنف الجنساني في وسائل التواصل الاجتماعي. ووُجهت دعوات لزيادة مشاركة المرأة في بناء السلام.

4- منظومة الأمم المتحدة وفرص تعميم مراعاة الحق في التنمية وتعزيزه

الدورة الثامنة، جنيف

36- افتتح ميهير كانادي المناقشة المواضيعية، موضحاً أهمية إدماج الحق في التنمية في عمل الأمم المتحدة، ومشيراً إلى الالتزامات المتميزة للأمم المتحدة كمنظمة دولية. وأقر مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف ضرورة إدماج شامل للحق في التنمية في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشدداً على ضرورة بذل جهود تعاونية للتصدي لتحديات من قبيل تغير المناخ والقيود الاقتصادية العالمية. وسلم مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالصعوبات التي تعترض تعميم مراعاة الحق في التنمية في المسائل المالية الكلية والهيكلية. وأشار إلى التحول الحاصل في ديناميكيات القوة العالمية وضرورة مواجهة المسائل النُظمية التي تعيق التنمية الشاملة. وربطت مديرة مكتب الاتصال في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في جنيف بين الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين، مستخدمة أمثلة من برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ووجهت الانتباه إلى النهج النُظمي في سياسات الرعاية. وقدم رئيس قسم الحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمحة شاملة عن الإطار المعياري ذي الصلة، وشدد على ضرورة إقامة شراكات عالمية واتباع نهج تعاونية وتفعيل الحق في التنمية من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

37- وخلال الحوار الذي أعقب ذلك، أخذ الكلمة ممثلون عن العراق وملديف والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين ومركز التجارة الدولية من أجل التنمية. وأبرز العديد منهم أهمية تعميم مراعاة الحق في التنمية وقدرته على التصدي للتحديات، مؤكدين على الحقوق الجماعية ومسؤوليات الجهات الفاعلة من غير الدول. وأعربوا عن أسفهم لاستمرار عدم الاهتمام بالحق في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وعدم التواصل بشأنه، ودعوا إلى الاعتراف به على قدم المساواة مع الحقوق الأساسية الأخرى، وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه. وأثيرت تساؤلات بشأن التحديات التي تواجه تعزيز الحق في التنمية على مستوى الدولة والتوفيق بين إعماله ومعالجة الأسباب الجذرية. واقترح أحد المشاركين اتباع نهج نُظُمي تجاه القانون المتعلق بالحق في التنمية وتفسيره. وشدد آخرون على العلاقة المتلازمة بين تغير المناخ والتنمية والحاجة إلى التمويل وإقامة شراكات في مجال المناخ. كما يلزم بذل جهود لمعالجة أوجه التفاوت في الحوكمة العالمية.

38- ورداً على ذلك، اعترف أحد المتكلمين بأن نهج الأمم المتحدة التقليدي في التنمية قد تقارب مؤخراً مع النهج القائم على الحقوق، بسبب عدم تحقيق نتائج في ظل النموذج الليبرالي الجديد، واقترح إجراء مزيد من المناقشة بشأن الكيفية التي يمكن أن يراعي بها الحق في التنمية النماذج الإنمائية الأخرى التي نجحت في التخفيف من حدة الفقر. ودعا المتكلمون إلى تحسين التنسيق الداخلي وزيادة التواصل، وأقروا بالحاجة إلى إدماج الحق في التنمية بشكل منهجي وتحديث الممارسات الإنمائية داخل الأمم المتحدة. وشملت الاقتراحات تناول الحق في التنمية في عمل المنظمة من أجل إبراز هذا المفهوم ونشره على نطاق أوسع، وإدراج لغة الحق في التنمية بشكل صريح في تقارير الأمم المتحدة، وقياس أثر الحق في التنمية على حياة الناس، مع التركيز على الحد من أوجه التفاوت. وأشار ميهير كانادي، الذي قدم الحوار، إلى قيمة الحق في التنمية كإطار معياري يرتكز على الحقوق والواجبات، بما في ذلك واجب التعاون، الذي يجمع بين التنمية وحقوق الإنسان دون أن يفضل أي منهما على الآخر أو يفرض شروطاً على أي منهما.

5- الاتفاقات العالمية: من الالتزامات السياسية إلى الالتزامات التعاقدية أو القانونية وتأثيرها على الحق في التنمية

الدورة التاسعة، نيويورك

39- افتتح بوني إيبهاوه المناقشة المواضيعية، مستكشفاً أهمية الاتفاقات العالمية في تشكيل الاستجابات العالمية للتحديات الحرجة وتأثيرها على حقوق الإنسان. وحُفِّز المتكلمون إلى التفكير في الدروس المستفادة من تلك الاتفاقات والمفاوضات التي أجريت بشأنها ومساهماتها في المجالات الرئيسية للحق في التنمية أي: ضمان حق جميع الأفراد والشعوب في المشاركة في التنمية والمساهمة فيها والاستفادة منها؛ ومعالجة الشواغل البيئية؛ وسد الفجوات التكنولوجية؛ وتمكين المجتمعات المهمشة؛ ومعالجة اختلال توازن القوى وأوجه التفاوت التاريخي؛ وتوفير أطر عمل لبناء القدرات وتبادل المعرفة والدعم المالي للبلدان النامية. واستشهدت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمفاوضات الجارية، بما في ذلك المعاهدة المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية، باعتبارها جهوداً لمواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية مع دعم حقوق الإنسان في الوقت نفسه. وأشارت إلى تحديات من قبيل عدم اتساق الإنفاذ ومحدودية تكامل السياسات، ودعت إلى مواءمة تلك الاتفاقات مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي والمشاركة العامة في اتخاذ القرار.

40- وعلق نائب الممثل الدائم لرواندا على الحاجة الحيوية لبذل جهود جماعية بعد اعتماد الاتفاقات، مؤكداً على التنفيذ والنتائج الملموسة التي تؤثر على رفاه الناس وحقوقهم. وقال إن تحديات التنفيذ تتطلب تفكيك مفاهيم من قبيل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وعلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين توحيد الجهود لوضع اتفاقات ذات تأثير دائم، مع مراعاة رفاه الأجيال القادمة. وناقش ممثل البعثة الدائمة لمملكة هولندا الدور الحاسم للمياه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الشراكات والالتزامات الطوعية التي تحفزها مبادرات من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه. وشدد على ضرورة المتابعة ورصد التقدم المحرز ودمج إدارة المياه في سياسات أوسع نطاقاً، داعياً إلى العمل الجماعي لضمان الحصول على المياه النظيفة كحق أساسي. وركزت ممثلة مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مسؤوليات الدول في تعظيم الموارد من أجل إعمال حقوق الإنسان بشكل تدريجي. وبعد أن أشارت إلى معايير أخرى، مثل عدم التراجع، والالتزامات الخارجة عن الحدود الإقليمية، والتعاون الدولي وعدم التمييز والمساواة، دعت إلى إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات المالية لضمان الإنصاف من خلال مبادرات من قبيل إطار أو صك التعاون الضريبي الدولي المقترح واتباع نهج شامل تجاه الهيكل المالي العالمي.

41- وخلال الحوار الذي تلا ذلك، أخذ الكلمة أعضـــاء آلية الخبراء وممثلا المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب. وأبرزوا أهمية التماسك والاتساق في معالجة القضايا العالمية المترابطة، وضرورة بناء توافق الآراء والالتزامات الطوعية، ولو بدون اتفاقات ملزمة قانوناً، والمساهمة البالغة الأهمية لبناء القدرات والمساعدة التقنية وإدماج الخبرة العلمية المستقلة في المفاوضات بشأن المعاهدات. ويلزم أن تكون المفاوضـات المتعددة الأطراف شـاملة وقائمة على الأدلة وأن تأخذ بعين الاعتبار العوامل المحلية والدولية المحركة للتنمية. وتأكيداً على دور الدول في تيسير المبادرات التي يقودها الشباب وحماية الحقوق الفردية، دعا أحد المشاركين إلى تفعيل وسائل التنفيذ في خطة عام 2030، معتبراً التعاون الدولي واجباً متجذراً في حقوق الإنسان يعزز النتائج العادلة والمستدامة لمصلحة الأجيال القادمة.

42- واتفق المتكلمون في ردهم على التركيز على الوحدة واسـتيعاب الجميع وبناء القدرات وبناء الثقة في النهوض بالاتفاقات العالمية. وأبرز أحدهم قيمة الالتزامات الطوعية كخطوات أولية نحو توافق الآراء، إلى جانب ترسيخ النتائج في قرارات رسمية. واقترح متكلم آخر استخدام إطار الحق في التنمية ومبادئ من قبيل الالتزامات التبعية وواجب التعاون لتوجيه التنفيذ. واعتُبر التصـدي للتحديات البيئية جزءاً لا يتجزأ من تعزيز التنمية، لا سيما بالنسبة للفئات التي تعاني من أوضاع هشة، وبما في ذلك اتباع نهج شامل يراعي الأجيال الحالية والمقبلة على حد سـواء. وتم التأكيد على الحاجة الملحة إلى اتسـاق السـياسـات والتعاون الدولي والتدابير الاسـتباقية، إلى جانب الشـفافية والمسـاءلة في تخصـيص الموارد لمنع الخسـائر المالية بالنسـبة للبلدان النامية. ودعا المتكلمون إلى تحقيق نتائج متمحورة حول الإنسـان وإلى إقرار المسـؤولية المشتركة والمرونة في استيعاب المنظورات المتنوعة.

6- إعمال الحق في التنمية من خلال التعاون بين الشـــمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي وكذلك الأشـكال الأخرى الفريدة من نوعها للتعاون الدولي: اسـتكشـاف أوجه التكامل والممارسات الجيدة

الدورة التاسعة، نيويورك

43- افتتح ميهير كانادي المناقشـة المواضـيعية، مبيّناً المبادئ المعيارية للحق في التنمية التي يمكن أن تعزز فعالية مختلف أشـكال التعاون الإنمائي. وهذا ما يشـمل إقرار التنمية كحق من حقوق الإنسـان، ومشـاركة ذوي الحقوق، وتحديد الأولويات ذاتياً، وتوافق النتائج والعمليات مع حقوق الإنسـان، واضـطلاع الدول بالواجب الواقع على كاهلها في التماس التعاون وتوفيره. ووجه الممثل الدائم لكينيا الانتباه إلى الاختلافات الديموغرافية الإقليمية، ودعا إلى وضـــع أدوات مالية مبتكرة وأســـاليب جديدة لتقييم المخاطر بغرض الحد من اعتماد البلدان على القروض ذات الفائدة المرتفعة. وأشـــار إلى أنه على البلدان الأفريقية أن تضـيف قيمة مضـافة إلى مواردها المعدنية وأن تنفذ سـياسـات صـناعية مواتية للتنمية. وسـلم نائب الممثل الدائم للبرتغال بالهجرة كفرصـة وأوجز مبادرات البرتغال في مجال الابتكار وتمويل التنمية، بما في ذلك تحويل الدين إلى التزام بصـــون البيئة. وتمت مواءمة التعاون الثلاثي مع مبادئ الحق في التنمية من خلال تركيزه على بناء التوافق والثقة وتبادل المعرفة. وسـلط الضـــوء على التزام البرتغال بالسـياسـات والشـراكات الإنمائية الدولية، إلى جانب البرامج الجديدة لبناء القدرات في الدول النامية الجزرية الصـغيرة وغير الساحلية.

44- وناقش نائب الممثل الدائم للبرازيل تحديات التعاون الإنمائي الدولي وإمكاناته، موصـــياً بمواءمة أطر التعاون مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان المستفيدة. وقال إن الإرادة السياسية أساسية في تعميم مراعاة مبادئ الحق في التنمية في ممارسـات التعاون الإنمائي وتعزيز نظم الرصـد والتقييم. ومن الممارسـات الجيدة التنسـيق المشـترك والحوكمة في مبادرات التعاون. وأكدت مديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما

بين بلدان الجنوب على العلاقة الجوهرية بين الحق في التنمية والتعاون الدولي، وتوجيه جهود التعاون لاستهداف سكان بلدان الجنوب. ودعت إلى الرصد الفعال والاستفادة من خبرات الأمم المتحدة في التصدي لتحديات من قبيل القدرة الاستيعابية وضائقة الديون. ومن المفاهيم الناشئة التعاون الدائري وأهمية منصات الابتكار واستيعاب الجميع. وأشارت إلى التعاون الناجح من خلال الصناديق الاستئمانية كأمثلة على الممارسات الفعالة.

45- وخلال الحوار، أخذ أعضاء آلية الخبراء الكلمة، إلى جانب ممثل عن المغرب. وأوصى أحد المشاركين بإشراك البلدان النامية الأوروبية في مناقشات التنمية العالمية ودعا إلى إجراء فحص دقيق لأنواع معينة من التعاون، مثل نظم التجارة واتفاقات الهجرة، التي قد تقوض أهداف التنمية. ودعا مشارك آخر إلى نماذج تعاون تبادلية ودائرية لتعزيز التعاون الحقيقي، مع التركيز على المشاركة المجتمعية لمواءمة التعاون مع الاحتياجات المحلية. وأُبرزت نتائج المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالبلدان المتوسطة الدخل، الذي عُقد في آذار/مارس 2024، بما فيها تخطي فخ الدخل المتوسط، وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة أعباء الديون والعمل المناخي.

46- واتفق المتكلمون في إجاباتهم على التركيز على الحلول العملية في التعاون الإنمائي، وإعطاء الأولوية للإجراءات الملموسة على المناقشات النظرية. وينبغي إشراك المجتمعات وأصحاب المصلحة في سد الفجوات وتعزيز التعاون الحقيقي. واعتُبر الاعتراف بالاختلافات بين أصحاب المصلحة وتقديرها أمراً بالغ الأهمية في إحراز تقدم. ودعا المتكلمون إلى تجاوز النموذج التقليدي القائم على ثنائية الشمال والجنوب ليشمل طرائق أخرى تراعي بشكل كامل تنوع البلدان في كل من الشمال والجنوب، وتستفيد من مكامن القوة لدى كل منهما في الإسهامات الإيجابية في التعاون الدولي وتيسير التعلم المتبادل وتبادل المعرفة. ولقيت تشجيعا فكرة إشراك البلدان في المناقشات بشأن التعاون الدولي، بغض النظر عن تصنيفها الجغرافي أو تصنيفها من حيث وضعها الإنمائي.

7- التنمية والتمويل المناخي: أدوات مبتكرة وحلول طبيعية للمساعدة في إعمال الحق في التنمية

الدورة التاسعة، نيويورك

47- افتتحت إيزابيل دوران المناقشة المواضيعية، وسلطت الضوء على الأدوات المبتكرة والحلول الطبيعية لدعم الحق في التنمية، وناقشت الحاجة إلى دمج المجتمعات الضعيفة في العمليات المتعلقة بالمناخ، وإعادة التفكير في التعاون المناخي والإنمائي، وإنشاء أطر عمل للحد من مخاطر الاستثمارات مع تلبية احتياجات الطاقة والتنمية. وسلط الممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة في نيويورك الضوء على التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشار إلى محدودية الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية، ورحب بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهدف مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي، التي أعلنت بربادوس عن انطلاقها، إلى إصلاح النظم المالية الدولية وتوفير التمويل المستدام. وتعد الأحكام القانونية المتعلقة بمسؤوليات الدول أمراً أساسياً، شأنها في ذلك شأن الابتكارات المالية والتعاون لمكافحة تغير المناخ.

48- وناقش الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي التزام الصندوق بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مساعدة البلدان على تحقيق النمو الشامل للجميع، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والمواءمة المالية مع أهداف التنمية المستدامة. وتطرّق إلى أهمية تسعير الكربون والتعاون الدولي ومشاركة القطاع الخاص في التمويل المناخي، مستعرضاً الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء من خلال بناء القدرات وتوجيه السياسات والصناديق الاستئمانية. كما دعا أيضاً

إلى وضع حد أدنى لأسعار الكربون على المستوى الدولي لتعزيز التعاون العالمي لمكافحة تغير المناخ. وناقشت ممثلة المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية أهمية المؤتمرات الدولية المقبلة المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي بالنسبة للتمويل المناخي. وأبرزت المبادرات الأخيرة في مجال تمويل التنوع البيولوجي وشددت على الحاجة إلى سياسات تحفز الاستثمار الخاص في تكنولوجيات المناخ، مستخلصةً الدروس من تجارب سوق الكربون السابقة. وأوجزت المنسقة المقيمة في الغابون، التي تكلمت عبر رسالة بالفيديو، التزام البلد بخفض الانبعاثات وحفظ غاباته. وعرضت إنجازات الدولة في مجال حفظ البيئة والتمويل المناخي من خلال آليات مبتكرة مثل أسواق الكربون. وشددت على الشفافية والأطر التنظيمية القوية لتداول أرصدة الكربون والتحقق منها وأهمية المشاركة المجتمعية وبناء القدرات في جهود الحفظ.

49- وخلال الحوار الذي تلا ذلك، أخذ الكلمة أعضاء آلية الخبراء ومشاركان من منظمة هيومن رايتس ووتش والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب. واعتبروا التمويل المناخي مسألة عدل، وقدموا تقييماً نقدياً للنظام الاقتصادي العالمي السائد، وحثوا على إحداث تحول في النموذج المتبع لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان ومعالجة المسائل النُظُمية. وشددوا على ضرورة إحداث تغيير ثوري يتناسب مع ملحاحية التحديات العالمية، وأكدوا على الأهمية البالغة للتوزيع العادل للإيرادات والتمويل الكافي، لا سيما المنح، التي تسمح للدول النامية بتنفيذ سياسات المناخ وتخفيف الآثار، لا سيما على الفئات الضعيفة والمهمشة. وتساءل الكثيرون عن مسؤولية ومساءلة المؤسسات المالية من قبيل صندوق النقد الدولي ودعوا إلى دعم حقوق الإنسان. وأبرزت تعليقات أخرى أهمية الآراء القانونية الدولية بشأن آثار تغير المناخ على الأجيال القادمة، وأهمية رصد التمويل لتحقيق نتائج إيجابية، وإعطاء الأولوية للبرامج التي تدعم قدرة المجتمع على الصمود وتدعم الأعمال التجارية الصغيرة.

50- ورداً على ذلك، أقر المتكلمون بضرورة اتخاذ خطوات تدريجية، في حدود القيود العملية، لكنهم أكدوا على أهمية ضمان أهمية ونجاعة هذه الخطوات، وتجنب تكرار الاستراتيجيات غير الفعالة مع التركيز على الأهداف الشاملة. وأقروا بأهمية التمويل بشروط ميسرة وشددوا على الحاجة الماسة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص. ودعوا إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله نظراً لجسامة التحدي. ومن التوصيات الإضافية القيام بعمليات إعادة هيكلة الديون بشكل أسرع وأكثر فعالية، وتقديم مساعدة مصممة خصيصاً بناءً على الاحتياجات الفريدة لكل بلد، وتعزيز الامتلاك الوطني لزمام الأمور وإشراك ذوي الحقوق في عمليات اتخاذ القرار ومشاريع التنمية.

8- المائدة المستديرة بشأن المسائل المتداخلة

51- افتتحت ليليانا فالينيا المناقشة المواضيعية وقدمت محور تركيز المائدة المستديرة على شروط المشاركة الفعالة في التنمية وكيفية تحويل الخطط العالمية إلى تحسينات يلمسها للجميع. وأبرزت التقدم المحرز والثغرات القائمة في مجالات من قبيل اقتصاد الرعاية والفجوة الرقمية، ودعت إلى التعاون من خلال المبادرات والاستراتيجيات المجتمعية لتعبئة النساء والشباب وتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وشدد الممثل الدائم لمصر على الطابع الشامل للتنمية وضرورة تمكين المرأة في الحياة العامة. وناقش إمكانات التطورات الرقمية وجوانب الغموض فيها، مؤكداً على نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي. وأبرز أهمية إحداث مسارات آمنة للشباب وتحقيق التوازن بين آثار الاقتصاد الرقمي على إيجاد فرص العمل والعدالة الاجتماعية. وأثارت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحاجة الملحة لمعالجة التقاطع بين المساواة بين الجنسين واقتصاد الرعاية والمناخ وفرص العمل والحماية الاجتماعية في سياق الحق في التنمية. ودعت إلى اتباع نهج شامل لتحويل اقتصاد الرعاية وضمان الحصول على عمل لائق وحماية اجتماعية شاملة.

52- وتناول الممثل الدائم لجامايكا النقاش الدائر بشأن إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية مثل اقتصاد الرعاية، لا سيما في بلدان مثل جامايكا. وقال إنه يلزم اتباع نهج متوازن لمعالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، مع الاعتراف بالالتزامات المتعلقة بإعمال الحق في التنمية لتحفيز النمو الشامل للجميع والتصدي للتحديات بفعالية. وأشارت ممثلة المجموعة الرئيسية للمرأة إلى الأشكال المتقاطعة للتمييز والتهميش التي تواجهها النساء والفتيات، والتي تتفاقم بسبب عوامل من قبيل العرق والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وقالت إنه ينبغي للدول أن تركز على الالتزامات والتعهدات القائمة، لا سيما فيما يتعلق باقتصاد الرعاية، الذي يؤثر بشكل كبير على حقوق النساء والفتيات ولا يُقدّر حق قدره رغم مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق عالمي. ودعت إلى العمل الجماعي لتطوير نظم رعاية عادلة ومرنة. ودعت ممثلة المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب إلى التنمية العادلة التي تعود بالنفع على جميع المجتمعات المحلية وإلى استيعاب الجميع في مناقشات التنمية وعمليات اتخاذ القرار. وناقشت مشاريع التنمية في بعض البلدان لتوضيح نجاح أو فشل المبادرات التي تقودها الدولة تبعا للالتزام بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية. وشددت على قدرة الشباب على إحداث تغيير إيجابي ودعت إلى إشراكهم المجدي في عمليات اتخاذ القرار والتنمية.

53- وفي الحوار الذي أعقب ذلك، أخذ الكلمة أعضاء آلية الخبراء وممثلو المغرب وإيران (جمهورية - الإسلامية) والكاميرون والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا. وأكدوا على الحاجة الماسة والضرورة الأخلاقية لمعالجة القضايا الرئيسية من قبيل حقوق المرأة واقتصاد الرعاية والفجوة الرقمية. وأشار العديد منهم إلى الدور التأسيسي لأعمال الرعاية في الاقتصاد العالمي وزيادة بروزها نتيجة لجائحة كوفيد-19، ودعوا إلى هياكل شاملة لتخفيف العبء عن المرأة. وقالوا إن مشاركة الشباب أساسية لدفع عجلة التنمية وينبغي إدراجها في مناقشات التنمية ومشاريع التعاون الدولي. وتطرقت تعليقات أخرى إلى الفوائد والمخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستلزم اتباع نهج يوازن بين المصالح العامة ومشاركة القطاع الخاص. ووُجهت دعوة إلى اتباع نهج مشترك تجاه مسائل من قبيل الذكاء الاصطناعي والتعاون الدولي. وأدان أحد المشاركين الآثار الواسعة النطاق للتدابير القسرية الانفرادية على التنمية. واقترح مشارك آخر تعميم مراعاة الحق في التنمية في المناقشات المتعلقة بالمرأة والشباب.

54- وأكد المتكلمون في ردودهم على الترابط بين مختلف القضايا المتداخلة وأهمية اتباع نُهُج عملية وجامعة ومراعية للسياق تجاه التنمية، مع التركيز بقوة على التصدي للتحديات الأساسية، بما في ذلك الفقر والتعليم وتوزيع الموارد. وحذر أحد المتكلمين من الحيد عن الأهداف الواسعة النطاق من قبيل عدم ترك أحد وراء الركب والحق في التنمية بإدخال مفاهيم جديدة. ونصح متكلم آخر بعدم إعطاء الأولوية للقضايا على حساب الالتزام بالقواعد والمعايير المعمول بها. وينبغي أن يكون الاستثمار في اقتصاد الرعاية مكملاً لجهود التنمية الأخرى بدلاً من أن يصرف الانتباه عنها، لأن هذه الاستثمارات تفيد النساء والفتيات، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقاً، مثل إيجاد فرص عمل. ونظراً لمحدودية موارد البلدان وضرورة القيام باستثمارات أساسية في مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، فإنه يجب معالجة أوجه عدم المساواة في توزيع الموارد العالمية لضمان التمويل الكافي لتلك المبادرات الإنمائية.

رابعاً- الدراسات المواضيعية

55- نظمت آلية الخبراء، في دورتها الثامنة، منتدى لجمع المُدخلات للدراسات المواضيعية الجارية والمقبلة. وعُرضت خمسة مواضيع للدراسات، على أن يتم تطويرها خلال فترة السنوات الثلاث الثانية لآلية

الخبراء وتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان بين عامي 2024 و2026. وفي الدورة التاسعة، تم عرض دراسة إضافية للمناقشة.

56- وخلال الحوار الذي أعقب ذلك، أخذ الكلمة ممثلو فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والصين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز التجارة الدولية من أجل التنمية. وأشادوا بالمواضيع المقترحة التي تتماشى مع حاجة الدول إلى تفعيل الحق في التنمية وأيدوها. ودعا الممثلون إلى الانخراط الفعلي والمشاركة الشاملة في المناقشات بشأن تغير المناخ وأطر الحوكمة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وإلى إدماج الإطار المعياري للحق في التنمية في الممارسات الإنمائية والامتثال لالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المناخي. وأكد العديد منهم على التقاطع بين تغير المناخ وحقوق الإنسان وأبرزوا تأثير تغير المناخ على الأطفال وتهديده للأمن الدولي، وحثوا على زيادة الاستثمارات في المبادرات المتعلقة بالمناخ.

57- وأثارت إحدى الدول الأعضاء شواغل بشأن العمليات العسكرية التي تجري خارج الحدود الإقليمية، وتعيق الحق في التنمية. وشملت الشواغل الأخرى الحاجة الماسة إلى إضفاء الطابع الإنساني على التكنولوجيا، لا سيما الذكاء الاصطناعي، وأهمية معالجة المساواة بين الجنسين، لا سيما في أفريقيا، والحاجة الملحة إلى العدالة للتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وشملت التوصيات للدراسات المقبلة: التدابير القسرية الانفرادية كعقبات أمام الحق في التنمية وإمكانية التقاضي بشأن الحق في التنمية، بما في ذلك أبعاده الفردية والجماعية وترابطاته مع حقوق التضامن الناشئة. وأعرب عدة مشاركين عن استعدادهم للتعاون مع آلية الخبراء في الدراسات الحالية والمقبلة وأوصوا بأن تقوم الآلية بزيارات قطرية ومشاورات مع هيئات الأمم المتحدة.

58- وأعربت آلية الخبراء عن تقديرها للتعليقات على الدراسات المقترحة ورحبت بالمساهمات والاقتراحات المتعلقة بالدراسات المقبلة، مؤكدة على الحاجة إلى خرائط طريق عملية والاهتمام بمسائل من قبيل التدابير القسرية الانفرادية. واستجابة للمدخلات، قرر بوني إيبهاوه وميهير كانادي إجراء دراسة إضافية بشأن الأبعاد الفردية والجماعية للحق في التنمية.

ألف- مشاركة المرأة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية، مع التركيز على اتخاذ القرارات

59- ناقشت ليليانا فالينيا، في الدورة الثامنة، الدراسة المتعلقة بمشاركة المرأة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية، مع التركيز على اتخاذ القرارات، مركزة على الالتزام الصريح في إعلان الحق في التنمية بعدم التمييز والتطبيق الشامل لهذا الحق، دون استثناءات، على أساس الجنس. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة لضمان المشاركة الفعلية للمرأة في عملية التنمية، حيث إنه رغم التقدم المحرز، لا يزال تحقيق تكافؤ فرص مشاركة المرأة يشكل تحدياً عالمياً. فالمساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، بل هي أيضاً أساس بالغ الأهمية لعالم يعمُّه السلام والازدهار والاستدامة، تماشياً مع خطة عام 2030. وستحلل الدراسة الآثار المترتبة على مشاركة المرأة في التنمية، وتبحث أثر التمييز الجنساني على إعمال الحق في التنمية، مع التركيز على الجوانب الرئيسية، من قبيل أوجه عدم المساواة التي تؤثر على المرأة والتمييز ومؤشر التنمية البشرية، مع التشديد على استيعاب الجميع. وستعرض الدراسة كذلك التجارب الدولية المتعلقة بمشاركة المرأة وتعزيز الحق في التنمية، لا سيما في سياق استيعاب الجميع في مشاركة المرأة وقيادتها في جميع مراحل عملية التنمية، بما في ذلك في عملية اتخاذ القرار. وستشمل منهجية الدراسة استعراض الصكوك الدولية وجمع المدخلات وإجراء زيارات ميدانية لتبادل الخبرات والتحديات وأفضل الممارسات.

باء- التمويل المناخي: الضعف والمسؤولية

60- ناقشت إيزابيل دوران، في الدورة الثامنة، دراسة بشأن التمويل المناخي: الضعف والمسؤولية، مؤكدة على الأهمية البالغة لإدماج مبادئ العدالة المناخية في عمليات الانتقال العادل لضمان مسار أكثر شمولاً وإنصافاً نحو التنمية المستدامة. ويؤدي التمويل المناخي دوراً محورياً في إعمال الحق في التنمية، لا سيما بالنسبة للمتضررين من تغير المناخ تضرراً غير متناسب. ومن الـمُلحّ معالجة النقص الحالي في الموارد وأزمة السيولة التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الراهن، الأمر الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام التحول المناخي. والهدف من الدراسة هو تحديد ورصد العمليات والمبادرات والممارسات التي تسهم في تمويل التحول المناخي والتنمية تمويلاً كافياً على مختلف المستويات. ومن شأن ذلك أن يستكشف ويوثق المبادرات الجارية، ويقدم لمحة شاملة عن الأدوات والعمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالتمويل المناخي، بما في ذلك مبادرة بريدجتاون، والفريق العامل المعني بالهيكل المالي الدولي التابع لمجموعة العشرين، ومؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد، و"جدول أعمال أكرا-مراكش" لمجموعة العشرين الضعيفة، والمائدة المستديرة العالمية للديون السيادية. وسلطت السيدة دوران الضوء على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وتطبيقاته الملموسة المحتملة في اتفاقات المناخ والتنمية.

جيم- العدل المناخي والاستدامة والحق في التنمية

61- ناقش بوني إيبهاوه، خلال الدورة الثامنة، الدراسة المذكورة أعلاه بشأن العدل المناخ والاستدامة والحق في التنمية، مؤكداً على الدور البالغ الأهمية للعدل المناخي والانتقال العادل في البحث عن حلول مستدامة لأزمة المناخ. ويستلزم العدل المناخي، المتجذر في التوزيع العالمي غير المتكافئ لآثار تغير المناخ، تحمل المستفيدين أكثر استفادة من التنمية الكثيفة الكربون للمسؤولية الأخلاقية. وأبرز العبء غير المتناسب الذي تتحمله المجتمعات التي تعيش أوضاعاً من الضعف في البلدان النامية ودور البلدان ذات الانبعاثات العالية تاريخياً في تفاقم الفوارق. وتكتسي أطر الانتقال العادل أهمية، ويجب أن يكون التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون عادلاً وشاملاً للجميع اجتماعياً. ويعالج العدل والإنصاف، باعتبارهما مبدأين أساسيين يقوم عليهما العدل المناخي والحق في التنمية، الاحتياجات الحالية ويصونان في الوقت ذاته البيئة للأجيال القادمة. وشدد السيد إيبهاوه على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، معتبراً أن إعطاء الأولوية للعدل المناخي يعزز الشفافية والمساءلة والمشروعية في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ. ولا بد من دمج العدل المناخي في الاقتصاد السياسي العالمي وإعطائه الأولوية في السياستين المناخية والإنمائية، بما يضمن إدماج المجتمعات المهمشة من أجل عالم أكثر استدامة وإنصافاً.

دال- الذكاء الاصطناعي والتنظيم والحق في التنمية

62- ناقشت كلنتيانا محموتاج، في الدورة الثامنة، دراستها بشأن الذكاء الاصطناعي والتنظيم والحق في التنمية في رسالة بالفيديو. وأشارت إلى أن للذكاء الاصطناعي أثراً إيجابياً لكنه ينطوي على مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية. ومن المخاطر إمكانية التحيز الخوارزمي ونشر المعلومات المغلوطة وفقدان الوظائف، مما يديم عدم المساواة ويعيق المشاركة المجدية في التنمية، إضافة إلى ما يترتب على ذلك من آثار أوسع نطاقاً على الخصوصية والديمقراطية. وينبغي مواءمة الابتكار والتطوير المستندين إلى الذكاء الاصطناعي مع مصالح البشرية الفضلى، ويجب أن تكون تطبيقاته موثوقاً بها وجديرة بالثقة، ومعززة بإطار تنظيمي قوي. وأثارت السيدة محموتاج شواغل بشأن التباينات التنظيمية المحتملة بين الدول والتحديات العملية في تحديد أشكال الذكاء الاصطناعي التي تتطلب التنظيم.

وتساءلت عما إذا كان ينبغي النظر في إمكانية إبرام معاهدة دولية شبيهة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتناول الذكاء الاصطناعي العالي الخطورة. وفي معرض الإشارة إلى مؤتمر القمة المعني بسلامة الذكاء الاصطناعي التي عُقدت في عام 2023، دعت إلى اتخاذ إجراءات عالمية، مبرزة أهمية السياسات القائمة على الأدلة أو الأنظمة الصارمة أو مزيج من النهج لحماية البشرية في غمرة التقدم الذي يشهده الذكاء الاصطناعي. ويتطلب التصدي لهذا التحدي العالمي توافقاً حكومياً دولياً تعاونياً، لأن الإجراءات المنفردة التي تتخذها فرادى الحكومات قد لا ترقى إلى مستوى الإدارة الفعالة لأثر الذكاء الاصطناعي على التنمية البشرية.

هاء- الحق في التنمية في التعاون الإنمائي الدولي

63- قدم ميهير كانادي الدراسة في الدورة الثامنة، مؤكداً على أن التعاون الدولي واجب على الدول يضرب بجذوره في مختلف الاتفاقات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية لعام 1986. وتأكيداً على دور خطة عام 2030 في توجيه التعاون الإنمائي، تهدف الدراسة إلى استكشاف أشكال التعاون المتنوعة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسلم السيد كانادي بالتقدم المحرز في الممارسات الفعلية، فأشار إلى وجود ثغرة في الدمج المنهجي للمبادئ التشغيلية للتعاون الإنمائي في المبادئ المعيارية للحق في التنمية، مما قد يعرض للخطر فعالية التعاون. وشدد على أهمية استكشاف كيفية دمج الإطار المعياري للحق في التنمية في أشكال التعاون المتنوعة، وأكد على أن التعاون الإنمائي هو التزام وليس عملاً خيرياً.

64- واستناداً إلى المدخلات التي تم تلقيها، اغتنم ميهير كانادي فرصة مناقشة دراسته في الدورة التاسعة من أجل الحث على تقديم مساهمات أكثر تفصيلاً وحالات فعالة في استخدام أطر من قبيل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقدم لمحة شاملة عن الدراسة وأهميتها السياقية، مبرزاً المبادئ الرئيسية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال وإعلان باريس بشأن فعالية المعونات: (الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة)، ومؤكداً على ضرورة مواءمة مبادئهما التوجيهية التشغيلية مع معايير الحق في التنمية. وأشار السيد كانادي إلى الأسئلة الإرشادية الأربعة التي شكلت الدراسة، مركزاً على التحديات التي تواجهها الدول، وتأثير الاشتراطات، وأهمية أولويات التنمية التي تحددها الدول نفسها، ودراسات الحالات الإفرادية الناجحة. وأعاد التأكيد على أهمية إدماج نُهُج التنمية المتمحورة حول الإنسان والتعامل مع التعاون الإنمائي كواجب وليس كعمل خيري.

65- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أخذت الكلمة جنوب أفريقيا ومصر. وأوصى أحد الوفود بتعميم الدعوات إلى تقديم المدخلات على البعثات الدائمة التي يوجد مقرها في نيويورك بالإضافة إلى تلك التي يوجد مقرها في جنيف، لتوسيع نطاق التواصل. وأشار الوفد الثاني إلى الوقت والجهد المطلوبين للتنسيق فيما بين الوكالات عبر البلدان وصعوبة تعريف الحق في التنمية من منظور حقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى مدخلات عامة. ويشمل الحق في التنمية عوامل مختلفة، بما في ذلك نوعية العمل وأثر التعاون الدولي. ومن المهم طرح أسئلة عميقة وإجراء مشاورات لجمع المعلومات ذات الصلة وتعزيز الحوار المجدي.

واو- الأبعاد الفردية والجماعية للحق في التنمية

66- بدأت فكرة الدراسة بمبادرة من بوني إيبهاوه وميهير كانادي استجابةً لأصحاب المصلحة الذين يسعون إلى فهم أعمق للأبعاد الفردية والجماعية للحق في التنمية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الدورة التاسعة، أكد الكاتبان على أن الحق في التنمية وإن كان يسلم بالمشاركة والمنافع الفردية، إلا أنه

يشمل أيضاً الحقوق الجماعية، ولا سيما حق تقرير المصير. وتهدف الدراسة إلى تناول الشكوك التي تحوم مشروعية الحقوق الجماعية وإلى تحديد مسؤوليات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في إعمال الحق في التنمية. وتتمثل أهدافها الرئيسية الأربعة في: تعريف الشعوب في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتحليل مسؤوليات الدول وأصحاب المصلحة؛ وسبر العلاقة بين الحق في التنمية والحقوق الجماعية؛ وتقديم أمثلة عملية للموازنة بين الحقوق الفردية والجماعية. ولئن كانت للكاتبيْن آراء أولية، فإنه التُمِست مساهمات من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لإثراء تحليلهما وضمان نزاهة الدراسة وأهميتها العملية.

67- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ الكلمة ممثلو كل من فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وبيلاروس والكاميرون ومصر والمغرب والسلفادور. وأكدوا على أهمية الاعتراف بالبعدين الفردي والجماعي، مشيرين إلى المناقشات الجارية وعدم توافق الآراء على البعد الجماعي. ويلزم فهم أعمق للمسائل الهيكلية من أجل إحراز تقدم نحو اعتماد مشروع العهد الدولي بشأن الحق في التنمية. وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن مفهوم الشعوب في إطار الصكوك القانونية الدولية وحماية الحقوق الجماعية، مثل حقوق الشعوب الأصلية والأقليات، دون المساس بالحقوق الفردية. وأقر أحد الوفود بأهمية الدراسة ودعا إلى توضيح دور الدول في إحقاق الحقوق الجماعية. وأبرزت دولة عضو أخرى أن الحق في التنمية يمكّن الأفراد من التمتع بحقوقهم دون قيد أو شرط، وأن من واجب الدول أن تتصرف كممثل لشعوبها على الصعيد الدولي. وأعربت دول أخرى عن تقديرها لفرصة إجراء مناقشات متنوعة وأكدت على ضرورة إجراء حوار عالمي يشمل جميع الدول. فكثيراً ما أسيء استخدام مفهوم الحقوق، ويلزم إقامة توازن بين الحق في تقرير المصير والحقوق الأخرى في سياق السلامة الإقليمية.

68- ورداً على ذلك، شدد مقررا الدراسة على أن الدول هي المسؤولة الرئيسية عن إحقاق حقوق الإنسان الدولية. وفي حين أن الدول قد يكون لها حقوق مشتقة بصفتها ممثلة لشعوبها، إلا أنه يجب عليها أيضاً تهيئة بيئة عالمية داعمة، بالقيام مثلاً بوضع استراتيجيات للتنمية الوطنية تفيد شعوبها والمجتمع العالمي على حد سواء. وتترابط حقوق الإنسان، فلا ينبغي أن يكون النهوض بحق على حساب حق آخر. وأقرا بالتحديات التي تواجه حل التضارب العملي بين الحقوق الفردية والجماعية ودعيا إلى مزيد من النقاش والمساهمات لمعالجة تلك التضاربات بفعالية. ورحب الكاتبان بمزيد من التعليقات من الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، مشددين على ضرورة التواصل المستمر للتغلب على تعقيدات الحق في التنمية.

خامساً- الاستنتاجات

69- تشكر آلية الخبراء الدول الأعضاء والمجتمع المدني وخبراء الأمم المتحدة والأكاديميين على مشاركتهم الموضوعية خلال دورتيها الثامنة والتاسعة، وعلى مساهماتهم في دراساتها المواضيعية الجارية وعلى دعمهم للأنشطة الأخرى. وتتطلع الآلية إلى مواصلة هذا التواصل والتعاون المثمر.

70- وتعرب آلية الخبراء عن أسفها لاستمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن أزمة سيولة الميزانية العادية للأمم المتحدة وآثارها السلبية على عملها، وتحديداً: انخفاض عدد أيام دورتها السنوية في نيويورك؛ وإلغاء سفر المتكلمين الضيوف، بمن فيهم المكلفون بولايات، للمشاركة في دوراتها السنوية؛ والإلغاء المحتمل لدورتها القادمة في جنيف؛ وإلغاء الزيارات الدراسية القطرية؛ وتخفيض أسفار أعضاء آلية الخبراء إلى المؤتمرات الدولية. ورغم هذه التحديات، تسعى آلية الخبراء إلى استكشاف قنوات أخرى للمشاركة، من قبيل التفاعل الافتراضي مع الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. غير أنها تؤكد على أهمية الحفاظ على سلامة الأنشطة التي صدر بشأنها تكليف، ولا سيما الدورات السنوية في جنيف ونيويورك، التي تعتبر بالغة الأهمية في التواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

71- وترحب آلية الخبراء بالدعم الواسع النطاق الذي تقدمه الدول الأعضاء للحق في التنمية ولعمل الآلية. وتلاحظ دعوة العديد من الدول إلى اعتماد صك ملزم قانوناً لإعمال الحق في التنمية. وتشجع على المشاركة الفعلية في المناقشات المتعلقة بالمفاوضات بشأن بمشروع العهد الدولي المتعلق بالحق في التنمية في نيويورك.

72- وتعرب آلية الخبراء عن تقديرها للمناقشة والتنسيق المستمرين مع رئيس - مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وآليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات.

73- وترحب آلية الخبراء بمشاركة كيانات الأمم المتحدة وتقر بالجهود التي يبذلها البعض لتعميم مراعاة الحق في التنمية وتعرض دعمها لمزيد من التعاون. فتعميم مراعاة الحق في التنمية يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

74- وتشدد آلية الخبراء على القوة الفريدة للحق في التنمية التي تشمل البعدين الفردي والجماعي على حد سواء. وتضع في اعتبارها المناقشة والمنظورات المتنوعة بشأن هذا الموضوع بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. فالنهوض بالحق في التنمية مسؤولية مشتركة بين المجتمعات والأمم. وتكرر آلية الخبراء التعليقات على أهمية تعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

75- وإذ تؤكد آلية الخبراء على عالمية الحق في التنمية وترابطه مع حقوق الإنسان الأخرى، فإنها تعترف بدوره المحوري في السلم والأمن الدوليين. كما تلاحظ إدانة العديد من الدول الأعضاء للتدابير القسرية الانفرادية باعتبارها عقبات أمام الحق في التنمية.

76- وتلمس آلية الخبراء بوادر مشجعة في التزام الدول الحازم بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 كإطار للتصدي للتحديات العالمية وتعزيز النمو الشامل للجميع؛ إذ يمكن للإطار أن ييسر تفعيل الحق في التنمية. كما تؤكد آلية الخبراء على التمييز بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة.

77- وفيما يتعلق بموضوع المسؤوليات والعدالة المناخية والتمويل المناخي، تلاحظ آلية الخبراء التنازع الظاهري بين الإصلاحات التدريجية والإصلاحات الهيكلية اللازمة لإحراز تقدم. وتؤكد على الحاجة الملحة للعمل الجماعي لمعالجة أزمة المناخ، وتدعو إلى إجراء إصلاحات في النظام المالي العالمي والقواعد التجارية وإلى آليات مبتكرة. وتقع المسؤولية على عاتق البلدان ذات الانبعاثات العالية تاريخياً، وتؤكد آلية الخبراء على ضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة، وضمان أن يكون التمويل المناخي والتعاون الإنمائي متكاملين، بدلاً من أن يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر.

78- ولا ينبغي أن يؤدي ظهور أدوات للتمويل من قبيل أسواق الكربون، ومكافأة نظم التنوع البيولوجي ومقايضة الديون إلى صرف الانتباه عن التركيز على إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك الهيكل المالي الدولي. ويجب ربط مسألة التمويل، بغض النظر عن المنتدى الذي يتم التداول بشأنها فيه، بمفهوم الانتقال العادل، وبالتالي ضمان أن تكون التدابير المتخذة للتصدي لتغير المناخ داعمة لمبادئ العدل والإنصاف.

79- وبالإضافة إلى التمويل، تشدد آلية الخبراء على أهمية تعزيز آليات الدعم من أجل الانتقال العادل، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وحماية حقوق الإنسان وضماناتها في الصناعات الاستخراجية على سبيل المثال. وتُبْرِزُ مبدأ المشاركة الفعلية والحرة والهادفة لضمان استيعاب الجميع والإنصاف والعدالة للجميع. ويجب أن تظل حقوق الإنسان محورية في الخطاب المتعلق بأزمة المناخ، بحيث يتجاوز نطاقه البلدان الأكثر تضرراً بشكل مباشر ليشمل منظوراً عالمياً يعترف بالترابط بين قضايا المناخ وحقوق الإنسان عالمياً.

80- وفيما يتعلق بفرص الوصول إلى التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، تلاحظ آلية الخبراء أنه إذا كان انعدام فرص الوصول يمكن أن يؤدي إلى تفاقم فجوات عدم المساواة، فإن التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي أمور تمثل أيضاً فرصاً كبيرة لتسريع عمليات التنمية وتنويعها، خاصة إذا عولجت المخاطر الملازمة لها معالجة كافية. ويتطلب سد هذه الفجوات تعاوناً والتزاماً عالميين بتكافؤ الفرص وشراكات مبتكرة لسد الفجوة الرقمية والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية.

81- وتدرك آلية الخبراء التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية وضرورة إحداث تحول اجتماعي ثقافي وتهيئة بيئات آمنة وضرورة المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار. وتؤكد على أن الاستثمار في الشابات والفتيات، بوسائل منها التعليم وبناء القدرات، أمر يشكل الأساس. وتتطلب مشاركةُ المرأة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية، لا سيما في عملية اتخاذ القرار، معالجةَ أعباء الرعاية التي تؤثر عليها تأثيراً غير متناسب. وينطوي تحدي اقتصاد الرعاية على توفير رعاية نوعية من أجل رفاه جميع السكان مع الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية.

82- وترى آلية الخبراء إمكانية تعزيز التعاون والعمل الجماعي من خلال طائفة متنوعة من الاتفاقات العالمية الطوعية والملزمة قانوناً التي تم اعتمادها بالفعل أو التي هي قيد التفاوض. وتعتبر الاتفاقات أمراً محورياً في تشكيل الاستجابة العالمية للتحديات الملحة من قبيل تغير المناخ والأزمات البيئية. وإدراكاً منها لضرورة المواءمة بين مختلف الخطط العالمية، تؤكد آلية الخبراء من جديد التزامها بمساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها تجاه الحق في التنمية. ويلزم أن يرتكز التفاوض بشأن الاتفاقات العالمية على مبادئ بناء الثقة واستيعاب الجميع ويلزم أن يستند تنفيذها إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

83- وتقر آلية الخبراء بالشواغل المتعلقة بالإفراط المفترض في الاعتماد على حلول القطاع الخاص. وتؤكد على الحاجة الملحة لتعبئة الموارد وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لضمان المشاركة الشاملة للجميع والمنصفة في التفاوض واتخاذ القرار.

84- أما فيما يتعلق بمسألة التعاون الإنمائي الدولي، فإن الطرائق المختلفة وإن تباينت في مبادئها المعيارية والتشغيلية، إلا أنها يمكن أن تتكامل في تعزيز الحق في التنمية. وتشمل العناصر الرئيسية التي تم تحديدها لإنجاح التعاون الإنمائي ما يلي: ضمان احترام الحيز السياساتي الوطني؛ وتعزيز الابتكار؛ وتوطيد الرصد والتقييم؛ والمواءمة مع الأولويات والأطر الوطنية؛ وتعزيز القدرات الوطنية للتغلب على تحديات الاستيعاب، بما في ذلك في إدارة المشاريع والبيانات. ويمكن تسخير منظومة الأمم المتحدة في تقديم نماذج للممارسات الجيدة للتعاون الإنمائي من خلال مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري. ويلزم أن ترتكز هذه المناقشات على حقائق البلدان النامية، بما في ذلك الاختلافات الديموغرافية وأعباء الديون ومحدودية فرص الوصول إلى رأس المال.

المرفق

قائمة المشاركين في الدورتين الثامنة والتاسعة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

Eighth session, Geneva

States Members of the United Nations

Afghanistan; Algeria; Angola; Azerbaijan; Barbados; Bolivia (Plurinational State); Belgium; Brazil; Cameroon; Colombia; Costa Rica; Chile; China; Cuba; Democratic People's Republic of Korea; Democratic Republic of Congo; Djibouti; Dominican Republic; Ecuador; Egypt; El Salvador; Ethiopia; Gambia; Germany; India; Iran (Islamic Republic of); Iraq; Japan; Libya; Luxembourg; Malawi; Mexico; Maldives; Mongolia; Myanmar; Pakistan; Panama; Paraguay; Peru; Qatar; Romania; Russian Federation; Sierra Leone; Sri Lanka; Syrian Arab Republic; Sweden; Togo; Tunisia; Türkiye; Vanuatu, and Venezuela (Bolivarian Republic of)

Non-member observer States

State of Palestine

United Nations

Chair-Rapporteur of the Intergovernmental Working Group on the Right to Development; International Telecommunication Union (ITU); Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW); Special Rapporteur on the Right to Development; Special Rapporteur on the Right to Education; United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD); United Nations Children's Fund (UNICEF); United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women); United nations Environmental Programme (UNEP); United Nations Development Programme (UNDP), and World Health Organization (WHO)

Intergovernmental organizations

European Union; South Centre, and Organization of Islamic Cooperation

International organizations

International Committee of the Red Cross

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Africa Culture International (ACI) Human Rights; Afrique Esperance; Amnesty International; Amnesty International Belgique francophone; Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII (APG23); Bureau Pour la Croissance Intégrale et la Dignité de L'enfant; Center for Justice and International Law; Centre du Commerce International pour le Développement (CECIDE); Centre Europe – tiers monde (CETIM); Diplomatic Council e.V.; Dr M Chandrasekhar International Foundation; Egypt Peace for Development and Human Rights; Genève pour les droits de l'homme : formation international; GQUAL Campaign; International Council of Women; International Human Rights Association of

American Minorities (IHRAAM); International Human Rights Council; International Observatory for Peace, Democracy and Human rights (IOPDHR-GENEVA-NGO); Latter-day Saint Charities; Maloca International; Médecins Sans Frontières; NGO Committee on the Status of Women, Organization for Defending Victims of Violence (ODVV); Rosa-Luxemburg-Stiftung – Gesellschaftsanalyse und Politische Bildung e.V.; Sikh Human Rights Group; Subjective Physics Sciences; The Palestinian Return Centre Ltd; Third World Institute - Instituto del Tercer Mundo; Union des Nations pour l'Enseignement, la Science Universelle et les Droits de l'Homme; Women's Federation for Word Peace International (WFWP), and Women's World Summit Foundation

Academia

Aix-Marseille Université; Geneva Graduate Institute; Geneva School of Health Science; Huazhong University of Science and Technology (China); Universidad Externado de Colombia; University for Peace; University of Calabar (Nigeria), and University of California

Ninth session, New York

States Members of the United Nations

Argentina; Australia; Austria; Bangladesh; Barbados; Belarus; Belgium; Brazil; Burkina Faso; Cameroon; Canada; Chile; China; Cuba; Egypt; El Salvador; Eritrea; France; Gabon; Germany; Greece; Guatemala; Guyana; India; Indonesia; Iran (Islamic Republic of); Iraq; Israel; Jamaica; Japan; Kenya; Lao People's Democratic Republic; Luxembourg; Madagascar; Malawi; Malaysia; Mali; Malta; Mexico; Morocco; Namibia; Netherlands (Kingdom of the); New Zealand; Nicaragua; Pakistan; Portugal; Saint Kids and Navis; Saudi Arabia; South Africa; Sri Lanka; Sweden; Switzerland; Russian Federation; Rwanda; Togo; Tunisia; United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; Uganda; United States; Uruguay; Venezuela (Bolivarian Republic of), and Yemen

Non-member observer States

Holy See

United Nations

International Monetary Fund (IMF); United Nations Environment Programme (UNEP); United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women); United Nations Office for South-South Cooperation (UNOSSC), and the United Nations Resident Coordinator of Gabon

Intergovernmental Organizations

European Union

National human rights institutions and other relevant national bodies

Commission Nationale des Droits de l'Homme du Tchad

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Academic Council on the United Nations System; ACT Alliance – Action by Churches Together; Africa Culture International (ACI) Human Rights; Africa Development Interchange Network; Asabe Shehu Yar Adua Foundation; Asociación Cubana de las Naciones Unidas (Cuban United Nations Association); Association de protection et de promotion des intérêts des familles en périls (APPIFAPE); Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII (APG23); Centre du Commerce International pour le Développement; Centre for Economic and Social Rights; Fundación Luz María; Fundación para Estudio Investigación de la Mujer; General Conference of Seventh Day Adventists; Global Peace and Development Association; Global Policy Forum; Human Rights Now; Human Rights Watch; International Convocation of Unitarian Universalist Women; International Human Rights Council; International Youth and Student Movement for the United Nations; Lutheran World Federation; New Humanity; Peace Society of Kenya; Pompiers humanitaires; Promotion du Développement Economique et Social – PDES; Rosa-Luxemburg-Stiftung – Gesellschaftsanalyse und Politische Bildung e.V.; Sikh Human Rights Group; Subjective Physics Sciences; The Business and Industry Major Group; The Geneva Consensus Foundation; The Major Group for Children and Youth, The Women's Major Group; Universal Peace and Violence Amelioration Centre, and VIVAT International

Academia

Research and Information System for Developing Countries; Rutgers University; Universidad Nacional Autónoma de México (UNAM); Università Roma Tre, and University for Peace